شبابيك

قطاع عام قطاع خاص

عبد الزهرة المنشداوي

منذ نشوء الدولة العراقية في بداية عشيرينيات القرن الماضي والمواطن تعود على قطاعين فيها عام وخاص وقد بقي هذا المواطن يعتمد على ما تقدمه الدولة اكثر مما يعتمد على غيره..والبعض منا يذكر شركات الدولة التي كانت تبيع للمواطن حاجياته باسعار متهاودة ومنها الشركة الافريقية وشركة الاجهزة الدقيقة وغيرها من المؤسسات والشركات التي اقيمت في سبيل خدمة المواطن..الحال لم يدم طويلا بعد اعوام الحروب والمغامرات الصدامية وبقي المواطن يجتر همومه دون من يسأله إلى ان تم تغيير النظام في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣البعض عول على القطاع العام والاخر على الخاص ولكن في النتيجة لم يحصل لا على هذا ولا ذاك فلا دولة تخدمه ولا قطاع خاص يفي بمتطلباته وبقي لايعرف ما سوف تؤول اليه الامورفالخدمات المقدمة من الدولة تكاد تكون شبه معدومة وتكتنفها الفوضى والفساد الاداري و مع ان موارد الدولة من تصدير النفط تعد موارد كبيرة وكافية في سبيل تقديم الخدمة للمواطن لكنها والى الان عاجزة عن تطوير منطقة من المناطق السكنية المكتظة بالسكان والتي تنوء بمشاكل خدمية لا عد لها ولا حصر اضافة الى المستوى المعيشي المتدني لشرائح عديدة من المجتمع العراقي والتي اصبحت تنوء باعباء الغلاء بعد موجة ارتفاع الاسعار في كل جانب من جوانب الحياة اليومية..هناك حاجة لتبليط شارع وهناك حاجة للطاقة وهناك حاجة للماء الصافي وتصريف المياه وحاجة لتوفير العمل حاجات عديدة ولكن لم يسد منها غير القليل والقليل جدا. صراحة بدأ البعض منا يشكك في ان هناك تحولاً حاداً لايصب في مصلحة المواطن وان ما يجري الان في جانب الازمات التي تحيط بالمواطن ما هو الا استدراج لان يقبل بما سوف يملى عليه من سياسة اقتصادية ان على من عهدت اليهم الامور ان يلتفتوا لمصلحة الوطن والمواطن وان يعطوها نسبة موازية لمصلحتهم الشخصية فالدورات الانتخابية لن تتوقف بحال من الاحوال وسيسأل المرشح عما قدمه لابناء العراق حين مثلهم في البرلمان.

هناك حاجة لتبليط شارع وهناك حاجة للطاقة وهناك حاجة للماء الصافي وتصريف المياه وحاجة لتوفير العمل حاجات عديدة ولكن لم يسد منها غير القليل والقليل جدا.

لقاء سريع مع مدير الوحدة الاعلامية في مؤسسة السجناء السياسيين:

(روتين) الجهات التشريعية دفع ثمنه السجناء السياسيون

عبد الزهرة المنشداوي

ضيف الصفحة السيد طه العلوي مدير الوحدة الاعلامية في مؤسسة السجناء السياسيين التقيناه وسألناه عن عمل المؤسسة والهدف من انشائها وارتباطها فأجاب:

المؤسسة انشئت وفق القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ ونشر هذا القانون في جريدة الوقائع في شهر اذار من العام نفسه لكن هذا القانون ظل معطلا لفترة طويلة بسبب ان الجهات التشريعية والتنفيذية بقيت في تجاذبات واختلاف اراء مدة طويلة من الزمن دفع ثمنها السجناء السياسيون في معاناتهم وطول انتظارهم ولاكثر من اربع سنوات مضافة الى اربعة عقود مريرة عانوا منها كذلك...

وما الذي حصل الآن للمؤسسة؟

صراحة بذلنا جهوداً حثيثة ومضنية في سبيل ايقاف هذه المؤسسة على قدميها وكان لرئيسها دور مهماً في تفعيل عملها وتم اخر الامر لقاء استطيع ان اقول عنه بانه لقاء مثمر تم بين رئيس الوزراء ورئيس المؤسسة حاتم كاظم المياحي اذ تم تفعيل القانون الخاص بها واناطة الصلاحيات بمجلسها المكون من عدة اعضاء وادارتها بالشكل الذي تتمكن فيه من الوقوف الى جانب هذه الشريحة التي عانت ما عانت من جور وظلم وما زالت بامس الحاجة الى من يقف الى جانبها ويحصل لها ولو على ادنى حقوقها ولاشك ان ذلك عمل انساني واخلاقي يجب على كل الخيرين ان يشاركوا من اجل ترسيخها وممارسة عملها بالصيغة المطلوبة وعودة الى سؤالك حول اهدافها اقول: في المؤسسة تكونت لجنة متخصصة عملها الاساسي تثبيت وتصنيف من تنطبق عليهم صفة السجين السياسي وعدم ترك الامور تجري وفق التدخلات والمجاملات على حساب المضحين الحقيقيين..هذه اللجنة التي ذكرتها مكونة من تسعة اشخاص هم قاض وثلاثة ممثلين من وزارات العدل والمالية والشؤون الاجتماعية وثلاثة ممثلين من المؤسسة نفسها مهمتها فحص الوثائق والبيانات ومخاطبة الجهات ذات العلاقة من اجل التثبت من دعوى الذي يتقدم بطلب وهي باعتقادي الية قانونية ستضمن حق الجميع بطبيعة الحال بعد اثبات ان المواطن المتقدم بطلب هو من الشريحة عانت من الحكم عليها في سجون النظام البائد التعسفية فان المؤسسة سوف تاخذ على عاتقها مهمة السعي لدى الدوائر الحكومية المختصة من اجل الحصول على راتب تقاعدي له وضمان العيش له وفق الامكانات المتوفرة لكن الحقوق بطبيعة الحال سوف تتفاوت في اولوياتها اذ يؤخذ بنظر الاعتبار مدة السجن والضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالسجين وبالامكان السعي من قبل المؤسسة للحصول له على قطعة ارض سكنية توفر الاستقرار له ولعائلته

هل للمؤسسة مع مدة قصر قيامها انجازات تذكر؟

الان يمكن القول ان المؤسسة في دور التحضير والانجاز وبدات تستقبل الطلبات ولكن الاهم ما في ذلك انها انجزت قيام مكاتب لها في مختلف المناطق والمحافظات يمن اجل بداية سليمة واستقبلت اعداد كبيرة من الطلبات وهب على طريق فرزها وتقديمها من اجل تعويض هذه الشريحة التي تستحق منا ان نبذل الجهد من اجلها .

ردود واجابات

الى / جريدة المدى الموقرة
م / اجابة

نهديمك تحياتنا...
اشارة الى ما نشرته صحيفتكم الموقرة بعددها (١١٣٠)في ٢٠٠٨/١/١٥ تحت عنوان (اتصالات الهاتف والمحلة ٩٠١)نود اعلامكم مايلي يرجى تزويدنا بارقام الهواتف العاطلة في المحلة اعلاه ليتسنى لنا اجراء اللازم باصلاحها
مع التقدير

مدير قسم العلاقات والاعلام
الشركة العامة للاتصالات والبريد

الى / جريدة المدى الغراء
م / اجابة

نشرت جريدتكم بعددها (١٠٧٨)الصادر في ٢٠٠٧/١١/١٤ موضوعا بعنوان (كراجات النقل العام وما حولها)نود توضيح ما جاء فيه:
جهودنا مازالت مستمرة في تنظيف وادامة المناطق التي تقع ضمن اهتماماتنا الخدمية وكذلك ادامة المناطق المزروعة والمساحات الخضر هذا الى جانب قيام بلدية الاعظمية التابعة لامانة بغداد بتنظيف المدارس ودور العبادة والاسواق الشعبية وبما يجعلها نظيفة وخالية من المشكلات الخدمية
شاكرين تعاونكم معنا

الى / جريدة المدى الغراء
م / اجابة

تحية طيبة
نشرت جريدتكم بعدده (١٠٦٢)الصادر في ٢٠٠٧/١٠/١١ موضوعا بعنوان (بلدية الكرادة)نود توضيح ما جاء فيه:
ثمة اعنال تقوم بها بلدية الرصافة التابعة لامانة بغداد لغرض تاهيل شبكات المجاري داخل شارع السعدون والمحلات القريبة والمتفرعة منه كالمحلة (١٠١)و (١٠٢)والعمل مازال جاريا وبما يجعل الشارع والمناطق المتفرعة منه نظيفة وصحية
شاكرين تعاونكم...مع التقدير

الى / جريدة المدى الغراء
م / اجابة

تحية طيبة
نشرت جريدتكم بعددها (١١٠٧)الصادر في ٢٠٠٧/١٢/٨ موضوعا بعنوان (استبشار واحباط مواطني قطاعي ٣٩و ٣٧)نود توضيح ما جاء فيه:
بعد اجراء الكشف الموقعي من قبل دائرة مدينة الصدر الاولى ودائرة المشاريع التابعتين لامانة بغداد تبين ان الشارع المذكور في شكوى جريدتكم تقوم على اكسائه احدى الشركات الخاصة..غاما اعمال التنظيف فهذه تخضع لرقابة شديدة ومتابعة دقيقة من قبلنا وبما يجعل المنطقة خالية من المشكلات الخدمية
شاكرين تعاونكم معنا

حكيم عبد الزهرة حسن
مدير عام العلاقات والاعلام

وزارة المالية لم تصرف مستحقاتهم

نحن لفيف من المجهزين قمنا بتجهيز شركة الاخاء للصناعات الميكانيكية العامة (صدام سابقاً) بمواد قبل التغيير وبقيت لنا بذمة الشركة مستحقات مالية غير مصروفة (تأمينات)
طلبت منا الشركة تزويدها ببراءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب وقدمنا لهم براءة الذمة في حينها ثم رفعت المعاملة من الشركة الى الرقابة المالية وحصلت الموافقة على الصرف من قبل الرقابة المالية الى وزارة الصناعة بكتابها ٢٠٥٩ في ٢٠٠٤/٥/٣٠ للموافقة على الصرف وبعدها فاتحت وزارة الصناعة بكتابها ١٢٥٠٢ في ٢٠٠٥/٥/٣١ وزارة المالية (قسم الاستحقاقات المقوقفة) للصرف وعلمنا بتشكل لجنة لصرف المبالغ اذا كانت اقل من خمسين مليوناً لكل مجهز ولكن الى الآن لم تجتمع اللجنة بسبب عدم حضور اثنين من اعضائها وما زالت تحت اليد لذا نناشد الوزير للايعاز الى اللجنة للقيام بواجبها لصرف مستحقاتنا لمرور مدة طويلة ولتشجيع المقاولين للتعاقد مع الشركات لاجل المساهمة في المشاريع للنهوض بالاقتصاد العراقي وتشغيل الايدي العاطلة عن العمل ولكم جزيل الشكر والتقدير

عنهم
غانم خضر فتحي
صالح سلمان عربيي

لم يتسلموا حصتهم من النفط

انتهى الشهر الاول من السنة الحالية ببرده القارس وسكنة المحلة ٨٥٧ في منطقة ميسلون لم يتسلموا حصتهم من النفط الابيض حتى الان وهم يطالبون المجلس البلدي ومحطة التعبئة في منطقتهم بالاسراع لتجهيزهم بالحصة لاسيما ان باعة النفط المتجولين ارهقوهم برفع اسعار هذه المادة وانهم من اصحاب الدخل المحدود ولاتتحمل مدخولاتهم الشهرية شراءه

إلى انظار وزير الصناعة والمعادن

بعث المواطن عبد المحسن حميد من سكنة محافظة صلاح الدين قضاء سامراء برسالة يذكر فيها انه حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكيمياوية وتقدم بعدة طلبات الى معمل ادوية سامراء من اجل تعيينه فيه ولكن طلبه يرفض في كل مره ويذكر انه صاحب عائلة كبيرة ووالده مريض ويتمنى الايعاز الى معمل الأدوية من اجل تعيينه لاسيما انه لايستطيع العمل في مكان اخر غيره للظروف التي تمر بها مدينة سامراء وان اختصاصه يؤهله لمثل هذا العمل

حي أور أربكه التيار الكهربائي!

ساعات التجهيز بتيار الطاقة الكهربائية جعلهم في حيرة من امرهم اضافة الى المشاكل التي نتجت فيما بينهم وبين اصحاب المولدات الكهربائية فهم يذكرون في رسالتهم ان التيار الكهربائي وقت التجهيز لايستقر على حال فهو قد يتوقف بعد عشر دقائق على التجهيز او اكثر من ذلك بقليل لكنه لايتجاوز الساعة الواحدة لذلك فان اصحاب المولدات الكهربائية في المحلات اربكهم الامر ولم يستطيعوا ضبط اوقت التجهيز من مولداتهم للمواطنين مما نتج عنه
توترات ونقاشات حادة بين المواطن وصاحب المولدة وهم يدعون الجهات المسؤولة الى ايجاد حل لمشكلتهم هذه.

تقرير

عمل أمانة بغداد يركز على الأمور الشكلية

بغداد/ مؤيد عبد الوهاب

تعد امانة بغداد من الدوائر المهمة التي تعمل على تنظيم بغداد عمرانيا وحضاريا وهي مكملة لعمل وزارة الصحة في الحفاظ على بيئة نظيفة..لكن ما يحدث ان الفوضى تكتنف عملها فبدل الاهتمام بالقضايا الاساسية كشبكات المجاري والماء والجسور والشوارع، اخذت تهتم بالارصفة والجزرات الوسطية..وحتى هذا الجانب يغيب فيه عامل مهم الا وهو التخطيط المسبق فما العلة التي تعانيها منها الامانة في جانب التخطيط..عن هذه المشكلة حدثنا المواطن جاسم عواد " الذي قال: من الواضح لا توجد خطط مسبقة..فكيف يتم تشجير جزرات وسطية بهذا الكم الهائل من الشتلات ثم تاتي نفس الدائرة وتحطم ارصفة هذه الجزرات فيتبعثر العمل الاول..ومن الغريب إن الارصفة التي تم تحطيمها واستبدالها ليس فيها اي ضرر يذكر..
ويقول المواطن علي صاحب " الحفريات في كل مكان اضافة الى الكتل الكونكريتية..شوارع مغلقة ومحطمة ويقتصر عمل امانة بغداد على ارصفة لانعرف كيف يتم بناؤها ثم يتم تحطيمها من جديد لبنائها مرة اخرى.. أية لعبة هذه ولانعرف ان كانت متعمدة أم سوء تدبير))!!.
وأوضح المواطن نبيل صالح ((الارصفة استبيحت هي الاخرى يأتون بالموانع الكونكريتية ليضعوها فوقها فيتحطم كل شيء.. فلماذا ينفقون اموالاً طائلة على ارصفة معدة للتحطيم وهناك مسألة اخرى في زراعة الجزرات الوسطية فيجب زراعة للاشجار وحمايتها من المواشي.
بينما اكد المواطن محمد علي صالح " ان الارصفة اخر شئ يفكر فيه المواطن في بغداد فبدل هذه الاموال التي تبذر على ارصفة مصيرها الاندثار بسبب مياه المجاري الطافحة يمكن الاستفادة منها في ترميم شبكات الماء والمجاري بشكل جدي وسريع حفاظا على صحة المواطنين..وبدل هذه الجزرات الوسطية يمكن اكساء الشوارع التي اصبحت مستنقعات وحفر لا يمكن للمركبات ان تسير عليها..ان عدم التخطيط المسبق واضح "
فيما قال المواطن حيدر كامل " الماء اساس الحياة..ومياه الشرب في بغداد ملوثة اضافة الى ازدياد نسبة التلوث بسبب عدم رفع النفايات بسرعة والاعتماد على مقاولين لا يهمهم غير الربح في اعمال الامانة..كل هذا يدلل على عدم وجود رؤية مستقبلية لبغداد انظر الى مناطق (سبع قصور) وحي النصر وغيرها وقارن ايهما ضروري تعمير البنى التحتية لهذه المناطق ام عمل ارصفة لا تعاني اضراراً اصلا "
واضافت السيدة سهاد محمد صالح " من يهتم لرصيف وجزرات وسطية!! وفي الشتاء تغرق أحياؤنا بسبب هطل الامطار وانسداد شبكة المجاري..نحن لا ننكر ان امانة بغداد لها جهد واضح لكنه بلا فائدة حقيقية..مثل زراعة النخيل في الجزرات الوسطية معظم هذه الاشجار تموت وتخسر الاموال التي انفقت عليها..لا نريد من الامانة ان تعمل حسبما تراه العين بل حسبما يقرره العقل المخطط "
وعن التلوث الذي تحدثه اعمال الارصفة والجزرات قالت المهندسة سعدية فليح رئيسة جمعية معا لحماية الانسان والبيئة " ان الاكثار من الهدم والبناء غير المنظم يسبب تلوث بيئي..فمن الملاحظ ان هدم الارصفة وحفر الجزرات الوسطية يترك مخلفات وانقاضاً كثيرة في الشوارع مع اهمال المقاول بتنظيف الشوارع منها بشكل صحيح.
ان ما تفعله الامانة يدل على ارباك غير مبرر في ترتيب هذه الاعمال خصوصا ترك مثل هذه الامور بيد مقاولي القطاع الخاص.. وبدل التركيز على الارصفة عليها ان تركز على رفع النفايات وردم الحفر المليئة بالقاذورات وتهيئة حاويات صحية بعجلات لسحبها للنفايات ومعالجة الذبح العشوائي للمواشي في الشوارع والحد من ظاهرة التلوث في تربية المواشي في الجزرات الوسطية ومتابعة التجاوزات الخطرة على الارصفة بنصب مولدات قديمة وقودها النفط الاسود والذي ينتج عنه تلوث بيئي خطر من جراء العادم الثقيل..وان على الامانة وضع الية جديدة في عملها بعد التحسن الامني في بغداد "
من هذا كله وجدنا ان هناك قضية تطرح نفسها على امانة بغداد..هي ان عمل الامانة كما يراه المواطنون يقتصر على امور شكلية تاركة البنى التحتية مثل شبكات الماء والمجاري واكساء الشوارع وغيرها..

من الشارع

ماء ونفط وكاز وملح

جمعتني جلسة مع زملاء في احد المقاهي ومن الطبيعي ان يدور الحديث عن الأمل والمأمول عند عامة الشعب العراقي ولا اخفي عن القاريء وجدت ان نسبة المتفائلين اقل بكثير من نسبة المتشائمين الذين يرون ان التحسن في الحياة اليومية للمواطن لايكاد مقياسه يظهر على تدرجات (ترمومتر)الحياة المعيشية وجاءوا بحججهم و واثباتاتهم من واقع الحياة نفسها لكن الفريق الاخر طمأنهم الى ان الامور سوف تسير في مسارها المعهود عاجلا ام اجلا لكن احد هم وكان من الفريق المناوئ علق بالقول ان الدولة اذا لم تعتمد التنظيم والنظام في تسيير امور الحياة فان ماهو سيئ سيصبح أسوأ وجاء بحجة دامغة اذ ذكر انه ولشحة النفط الابيض في هذه الايام الباردة اخذ بنصيحة جارة له ذكرت له ان عليه ان يستبدل ملء مدفأته بالكاز بدل النفط الابيض وان كان السعر بالنسبة للمادتين لايختلف كثيرا لكن دوام الكاز في الاشتعال اطول من دوام النفط الابيض سريع الاستهلاك وان الاغلبية تشكو شحته بالرغم من ان توزيعه على المواطنين وفق البطاقة التموينية يسير بشكل جيد وان حرمت منه بعض المناطق والمتحدث من سكنتها ولم تبخل عليه بنصيحة استخدام الملح مع الكاز من اجل التقليل من مخاطر سم دخان الكاز ويقول انه عمل بهذه النصيحة وكانت نتائجها ايجابية من الناحية الاقتصادية ولكن الذي حدث انه واغلب افراد عائلته وبعد ايام قلائل من حصولهم على الدفء بهذه الطريقة شكوا من الام وحرقة في العين مما جعله يعمد الى شراء النفط الابيض من الباعة المتجولين وبسعر ستة الاف دينار لكل خمسة لترات ومع ذلك لم يسلم من دخان (الكاز) فقد تبين له ان الباعة يخلطونه مع النفط الابيض الذي يحصلون عليه من محطات التعبئة ويغشون به المواطن واحيانا يخلطونه مع الماء (القراح) ليحصلوا على ربح لا مشروع واضاف ان حتى هؤلاء الباعة يجب ان يتم اعتمادهم ومراقبتهم لحماية المواطنين والا فان الامور ستنحو منحى خطراً..خاصة اذا اخذ بناصية الامور من وضع ربح المال غايته وبأية وسيلة مشروعة او غير مشروعة.

صورة وتعليق

براعم في الطريق